الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 42

"المنافع الاجتماعية"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 42، *المنافع الاجتماعية* في 2022م.

English Version of Copyright Statement	Arabic Version of Copyright Statement
This [Social Bbenefits] of the International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB) published by the International Federation of Accountants in [May2022] in the English language, has been translated into Arabic in [February 2024], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the [Social Benefits] was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with "Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants." The approved text of International Public Sector Accounting Standards is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.	إن هذا المعيار [المنافع الاجتماعية] الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) المنشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في [مايو 2022] باللغة الإنجليزية، قد تُرجم إلى اللغة العربية في [فبراير2024]، وأعيد إخراجه بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في عملية ترجمة [المنافع الاجتماعية] وأجريت الترجمة وفقا لـ "سياسة ترجمة منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين". النص المعتمد لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو ذلك المنشور من الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة الترجمة واكتمالها أو عن أي تصرفات قد تترتب عليها.
English language text of [Social Bbenefits] © [2022] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.	النص الإنجليزي لـ [Social Benefits] حقوق تأليفه ونشره [2022] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.
Arabic text of [المنافع الاجتماعية] © [2023] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.	النص العربي لـ [المنافع الاجتماعية] حقوق تأليفه ونشره [2023] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.
Original title: [Social Bbenefits:] ISBN: [978-1-60815-491-3]	العنوان الأصلي: [.IPSAS Social Benefits]. ردمك 978-1-60815-491-3.
""International Federation of Accountants", "International Public Sector Accounting Standards Board", "International Public Sector Accounting Standards", "Recommended Practice Guidelines", "IFAC", "IPSASB", "IPSAS", "RPG" and their respective logos are trademarks or registered trademarks of the International Federation of Accountants (IFAC).	إن الأسماء "الاتحاد الدولي للمحاسبين" و"مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"إرشادات الممارسات الموصى بها" والاختصارات "IFAC" و"IPSASB" و"RPG" والشعارات الخاصة بكل منها هي علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

الفهرس

الموضوع	الفقرات
تقديم	
الهدف	2-1
النطاق	4-3
تعريفات	5
المنهج العام	25-6
إثبات التزام عن خطة منافع اجتماعية	9-6
إثبات مصروف عن خطة منافع اجتماعية	11-10
قياس التزام عن خطة منافع اجتماعية	20-12
قياس مصروف عن خطة منافع اجتماعية	21
الإفصاح	25-22
منهج التأمين	31-26
الإثبات والقياس	28-26
الإفصاح	31-29
التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة	32
أحكام انتقالية	34-33
المنهج العام	33
منهج التأمين	34
تاريخ السريان	36-35

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية: في الفقرات 1-36، وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 42 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 42 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 42 (طبعة 2022)، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً. وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحسين الملاءمة والتعبير الموثوق وقابلية المقارنة للمعلومات التي تقدمها الجهة المعدة للقوائم المالية في قوائمها المالية عن المنافع الاجتماعية كما هي معرفة في هذا المعيار.

يتعين أن تساعد المعلومات المقدمة مستخدمي القوائم المالية والتقارير المالية ذات الغرض العام على تقويم:

أ. طبيعة هذه المنافع الاجتماعية التي تقدمها الجهة؛ و
ب. السمات الرئيسة لعمل خطط المنافع الاجتماعية تلك؛ و
ج. أثرهذه المنافع الاجتماعية على الأداء المالي، والمركز المالي، والتدفقات النقدية للجهة.

2. ولتحقيق ذلك، يضع هذا المعيار مبادئ ومتطلبات بشأن:

أ. إثبات المصروفات والالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية؛ و
ب. قياس المصروفات والالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية؛ و
ج. عرض المعلومات عن المنافع الاجتماعية في القوائم المالية؛ و
د. تحديد ماهية المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقويم طبيعة المنافع الاجتماعية المُقدمة من قِبل الجهة المعدة للقوائم المالية وآثارها المالية.

النطاق

3. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن المنافع الاجتماعية.

4. ينطبق هذا المعيار على المعاملة التي تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية. لا ينطبق هذا المعيار على التحويلات النقدية التي تتم المحاسبة عنها وفقا لمعايير أخرى:

أ. الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية (أو معيار 29، الأدوات المالية: الإثبات والقياس قبل تبني الجهة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

ب. منافع الموظفين التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين؛ و

ج. عقود التأمين التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين.

توفر الفقرات 1-3 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول نطاق هذا المعيار.

4.أ. لا تُعد الخدمات الجماعية والخدمات الفردية (كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة) منافع اجتماعية. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 19 إرشادات حول تحديد ما إذا كان ينشأ مخصص عن هذه المعاملات.

تعريفات

5. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

المنافع الاجتماعية هي تحويلات نقدية تُقدم:

أ. إلى أفراد محددين و/أو أسر محددة، ممن يستوفون شروط أهلية؛

ب. للتخفيف من تأثير المخاطر الاجتماعية؛ و

ج. معالجة احتياجات المجتمع ككل.

توفر الفقرات 4-8 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول هذا التعريف.

المخاطر الاجتماعية هي أحداث أو ظروف:

أ. تتعلق بخصائص الأفراد و/أو الأسر -على سبيل المثال، العمر والصحة والفقر وحالة التوظيف؛ و

ب. قد تؤثر سلباً على رفاهية أفراد و/أو أُسر، إما من خلال فرض مطالب إضافية على مواردهم أو من خلال تخفيض دخلهم.

توفر الفقرات 9-10 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول ما تشمله المخاطر الاجتماعية.

المنهج العام

إثبات التزام عن خطة منافع اجتماعية

6. يجب على الجهة أن تُثبت التزاما عن خطة منافع اجتماعية عندما:

أ. يكون على الجهة واجب حالي بتدفق خارج للموارد ويكون هذا الواجب ناتج عن حدث سابق؛ و

ب. يمكن قياس الواجب الحالي بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ في الحسبان القيود على المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات الغرض العام كما هي محددة في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام.

التدفق الخارج للموارد

7. يجب أن ينطوي الالتزام على تدفق خارج للموارد من الجهة لكي تتم تسويته. الواجب الذي يمكن تسويته دون تدفق خارج للموارد من الجهة لا يُعد التزاما.

8. قد يكون هناك عدم تأكد مرتبط بقياس الالتزام. يُعد استخدام التقديرات جزءاً أساسياً من أساس الاستحقاق المحاسبي.

إن عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفق الخارج للموارد لا يمنع إثبات التزام ما لم يكن مستوى عدم التأكد كبيراً جداً بحيث لا يمكن استيفاء الخصائص النوعية المتمثلة في الملاءمة والتعبير الموثوق. إذا كان مستوى عدم التأكد لا يمنع إثبات التزام، فإنه يؤخذ في الحسبان عند قياس الالتزام.

الحدث السابق

9. الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء التزام عن خطة منافع اجتماعية هو استيفاء كل مستفيد لجميع شروط الأهلية لتلقي دفعة منافع اجتماعية. يُعد استيفاء شروط الأهلية لكل دفعة منافع اجتماعية حدثا سابقا منفصلا.

توفر الفقرات 11-14 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول إثبات الالتزام.

إثبات مصروف عن خطة منافع اجتماعية

10. يجب على الجهة أن تُثبت مصروفا عن خطة منافع اجتماعية في الوقت نفسه الذي تُثبت فيه التزاما.

11. يجب على الجهة ألا تُثبت مصروفا عن خطة منافع اجتماعية إذا كانت دفعة المنافع الاجتماعية تُسدد قبل أن تُستوفى شروط الأهلية للدفعة التالية. وبدلاً من ذلك، يجب على

الجهة أن تُثبت دفعة مقدمة على أنها أصل في قائمة المركز المالي، ما لم يصبح المبلغ غير قابل للرد، وفي هذه الحالة يجب عليها أن تُثبت مصروفا.

قياس التزام عن خطة منافع اجتماعية

القياس الأولي للالتزام

12. **يجب على الجهة أن تقيس الالتزام عن خطة منافع اجتماعية بأفضل تقدير للتكاليف (أي دفعات المنافع الاجتماعية) التي ستتكبدها الجهة في الوفاء بالواجبات الحالية التي يمثلها الالتزام.**

13. إن أفضل تقدير لتكاليف الجهة (أي مدفوعات المنافع الاجتماعية) التي ستقوم بها الجهة يأخذ في الحسبان التأثير الممكن للأحداث اللاحقة على دفعات المنافع الاجتماعية تلك.

14. عندما لا يُتوقع أن تتم تسوية الالتزام المتعلق بخطة منافع اجتماعية قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يُثبت فيها الالتزام (أي لن تُسدد دفعة المنافع الاجتماعية التالية لأكثر من اثني عشر شهراً)، يجب أن يُخصم الالتزام باستخدام معدل الخصم المحدد في الفقرة 19.

15. توفر الفقرات 15-18 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول قياس الالتزام.

القياس اللاحق

16. **يجب أن يُخَفَّض الالتزام عن خطة المنافع الاجتماعية كلما سُددت دفعات المنافع الاجتماعية. يُثبت أي فرق بين تكلفة سداد دفعات المنافع الاجتماعية والقيمة الدفترية للالتزام المتعلق بخطة المنافع الاجتماعية في الفائض أو العجز في الفترة التي تتم فيها تسوية الالتزام.**

17. **إذا خُصم الالتزام وفقاً للفقرة 14، يُزاد الالتزام ويُثبت مصروف فائدة في كل فترة قوائم مالية إلى أن تتم تسوية الالتزام، وذلك لعكس استنفاد الخصم.**

18. **إذا كان الالتزام لم تتم تسويته بعد، فيجب أن يُراجع الالتزام في كل تاريخ قوائم مالية، وأن يُعدل ليعكس التقدير الأفضل الحالي للتكاليف (أي دفعات المنافع الاجتماعية) التي ستتكبدها الجهة في الوفاء بالواجبات الحالية التي يمثلها الالتزام.**

معدل الخصم

19. إن المعدل المستخدم في خصم التزام يتعلق بخطة منافع اجتماعية يجب أن يعكس القيمة الزمنية للنقود. إن عملة وأجل الأداة المالية المختارة لعكس القيمة الزمنية للنقود يجب أن يكونا متسقين مع عملة التزام المنافع الاجتماعية وأجله المقدر.

20. توفر الفقرة 18 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معدل الخصم الذي يتعين استخدامه.

قياس مصروف عن خطة منافع اجتماعية

21. يجب على الجهة أن تقيس المصروف عن خطة المنافع الاجتماعية - أوليا - بمبلغ مساو لمبلغ الالتزام المقاس وفقا للفقرة 12. إذا كانت الجهة تُسدد دفعة منافع اجتماعية قبل أن تُستوفى جميع شروط الأهلية للدفعة التالية، فيجب عليها أن تقيس الدفعة المقدمة المُثبتة - أو المصروف المُثبت - وفقا للفقرة 11 بمبلغ النقد المحول.

الإفصاح

22. الهدف من الإفصاحات بموجب المنهج العام، مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، هو أن توفر الجهة لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقويم ما قد يكون للمنافع الاجتماعية من أثر على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. تحدد الفقرات 23-25 متطلبات حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

23. يجب على الجهة أن تُفصح عن معلومات:

أ. توضح خصائص خطط المنافع الاجتماعية للجهة؛ و

ب. توضح العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية الأخرى التي قد تؤثر على خطط المنافع الاجتماعية للجهة.

24. لتلبية متطلبات الفقرة 23، يجب على الجهة أن تفصح عن:

أ. معلومات عن خصائص خطط المنافع الاجتماعية للجهة، بما في ذلك:

1) طبيعة المنافع الاجتماعية التي تقدمها الخطط (على سبيل المثال، منافع تقاعد، منافع تعطل عن العمل، منافع الطفل).
2) السمات الرئيسة لخطط المنافع الاجتماعية، مثل وصف للإطار التشريعي الذي يحكم الخطة، وملخصاً لشروط الأهلية الرئيسة التي يجب استيفاؤها لتلقي المنافع الاجتماعية، وبيان عن كيفية الحصول على معلومات إضافية عن الخطة.
3) وصف لكيفية تمويل الخطط، بما في ذلك ما إذا كان تمويل الخطط يُوفر عن طريق اعتماد في الموازنة، أو عن طريق تحويل من جهة قطاع عام أخرى، أو عن طريق وسائل أخرى. إذا كانت خطة تُمول (سواء كلياً أو جزئياً) من خلال مساهمات اجتماعية، فيجب على الجهة أن تُقدم:
    1. إشارة مرجعية إلى موقع المعلومات عن تلك المساهمات الاجتماعية وأي أصول مخصصة (إذا كانت هذه المعلومات مُضمنة في القوائم المالية للجهة)؛ أو
    2. بيان بشأن توافر المعلومات عن تلك المساهمات الاجتماعية وأي أصول مخصصة في قوائم مالية لجهة أخرى وكيفية الحصول على تلك المعلومات.
4) وصف للعوامل الديموغرافية الرئيسة والعوامل الاقتصادية الرئيسة والعوامل الخارجية الرئيسة الأخرى التي تؤثر على مستوى الإنفاق بموجب خطط المنافع الاجتماعية. يجوز عرض هذا الوصف بشكل مجمع إذا كانت نفس العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية الأخرى تؤثر على عدد من خطط المنافع الاجتماعية على نحو مماثل.

ب. مجموع الإنفاق على المنافع الاجتماعية المُثبت في قائمة الأداء المالي، محللاً بحيث يظهر مجموع الإنفاق لكل خطة منافع اجتماعية.

ج. وصف لأي تعديلات مهمة أجريت خلال فترة القوائم المالية على خطط المنافع الاجتماعية، مع وصف للأثر المتوقع للتعديلات. تتضمن التعديلات على خطة المنافع الاجتماعية، ولكنها لا تقتصر على:
    1) التغييرات في مستوى المنافع الاجتماعية المقدمة؛ و

2) التغييرات في شروط الأهلية، بما في ذلك الأفراد و/أو الأسر المشمولين بخطة المنافع الاجتماعية.

عند إجراء الإفصاحات التي تتطلبها هذه الفقرة، يجب على الجهة أن تراعي متطلبات الفقرات 45-47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية، والتي توفر إرشادات حول الأهمية النسبية والتجميع.

25. إذا استوفت خطة منافع اجتماعية الضوابط الواردة في الفقرة 28 للسماح باستخدام منهج التأمين، فيجب على الجهة أن تفصح عن تلك الحقيقة.

منهج التأمين

الإثبات والقياس

26. إذا استوفت خطة منافع اجتماعية الضوابط الواردة في الفقرة 28، يُسمح للجهة، ولكنها ليست مطالبة، بأن تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بتلك الخطة من خلال أن تطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين[1].

توفر الفقرة 19 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معايير المحاسبة التي تتناول عقود التأمين والتي يجوز تطبيقها - بالقياس - في المحاسبة عن المنافع الاجتماعية.

27. إذا اختارت الجهة ألا تطبق – بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين، فيجب على الجهة أن تُثبت وتقيس الالتزامات والمصروفات المرتبطة بخطة المنافع الاجتماعية، وأن تُضمن إفصاحات في القوائم المالية، وفقا للفقرات 6-25 من هذا المعيار.

[1] في قسم منهج التأمين من هذا المعيار، يشير مصطلح "معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 17، *عقود التأمين* والمعايير الوطنية التي تبنت تقريبا نفس مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 17

28. يجوز للجهة أن تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بخطة منافع اجتماعية من خلال أن تُطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا:

أ. كانت خطة المنافع الاجتماعية يُعتزم تمويلها كُليا من المساهمات؛ و

ب. يوجد دليل على أن الجهة تدير الخطة بالطريقة نفسها التي يتبعها مُصدر عقود تأمين، بما في ذلك تقويم الأداء المالي والمركز المالي للخطة على أساس منتظم.

توفر الفقرات 20-25 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول تحديد ما إذا كانت هذه الضوابط قد تم استيفاؤها.

الإفصاح

29. الهدف من الإفصاحات بموجب منهج التأمين، مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، هو أن توفر الجهات لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقويم ما قد يكون للمنافع الاجتماعية من أثر على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. تحدد الفقرتان 30 و31 متطلبات حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

30. إذا كانت الجهة تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بخطة منافع اجتماعية من خلال أن تطبق - بالقياس - متطلبات معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين، فيجب على الجهة أن تفصح عن:

أ. الأساس الذي تم بناء عليه تحديد أن منهج التأمين مناسب؛ و

ب. المعلومات التي يتطلبها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذو الصلة الذي يتناول عقود التأمين؛ و

ج. أية معلومات إضافية تتطلبها الفقرة 31 من هذا المعيار.

31. لتلبية متطلبات الفقرة 30(ج) من هذا المعيار، يجب على الجهة أن تفصح عن:

أ. معلومات عن خصائص خطة المنافع الاجتماعية، بما في ذلك:

1) طبيعة المنافع الاجتماعية التي تقدمها الخطط (على سبيل المثال، منافع تقاعد، منافع تعطل عن العمل، منافع الطفل)؛ و

2) السمات الرئيسة لخطط المنافع الاجتماعية، مثل وصف للإطار التشريعي الذي يحكم الخطة، وملخصاً لشروط الأهلية الرئيسة التي يجب استيفاؤها لتلقي المنافع الاجتماعية، وبيان عن كيفية الحصول على معلومات إضافية عن الخطة؛ و

ب. وصف لأي تعديلات مهمة أجريت خلال فترة القوائم المالية على خطط المنافع الاجتماعية، مع وصف للأثر المتوقع للتعديلات. تتضمن التعديلات على خطة المنافع الاجتماعية، ولكنها لا تقتصر على:

1) التغييرات في مستوى المنافع الاجتماعية المقدمة؛ و

2) التغييرات في شروط الأهلية، بما في ذلك الأفراد و/أو الأُسر المشمولين بخطة المنافع الاجتماعية.

عند إجراء الإفصاحات التي تتطلبها هذه الفقرة، يجب على الجهة أن تراعي متطلبات الفقرات 45-47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1، والتي توفر إرشادات حول الأهمية النسبية والتجميع.

التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة

32. تُشجَع الجهات ذات المنافع الاجتماعية على إعداد تقارير مالية ذات غرض عام تقدم معلومات حول الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة، ولكنها ليست مُطالبة بالقيام بذلك. توفر إرشادات الممارسات الموصى بها 1، *التقرير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للجهة*، إرشادات حول إعداد مثل هذه التقارير.

أحكام انتقالية

المنهج العام

33. عند المحاسبة عن خطة المنافع الاجتماعية التي تُثبت وتُقاس ويُفصح عنها وفقا للمنهج العام (انظر الفقرات 6-25)، يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقا لمعيار

المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء.

منهج التأمين

34. يجب على الجهة أن تُطبق الأحكام الانتقالية في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين عند المحاسبة عن خطة المنافع الاجتماعية التي تُثبت وتُقاس ويُفصح عنها وفقا لمنهج التأمين (انظر الفقرات 26-31).

تاريخ السريان

35. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022م، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

35.أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 42].

36. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

2. ملحق (أ): إرشادات التطبيق

ملحق 1 إرشادات التطبيق
يُعد هذا الملحق جزء لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
النطاق (انظر الفقرتين 3-4)
1. يُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن المعاملات والواجبات التي تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية الوارد في الفقرة 5 من هذا المعيار. لا يعالج هذا المعيار المعاملات التي تعالجها معايير محاسبة للقطاع العام أخرى، مثل معاشات الموظفين (والتي تتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*) والقروض الميسرة مثل القروض الطلابية (والتي تتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية* (أو معيار المحاسبة للقطاع العام 29، الأدوات المالية: *الإثبات والقياس* قبل أن تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 41)).
2. وبالمثل، لا ينطبق هذا المعيار على عقود التأمين، حتى إذا كانت المخاطر التي يغطيها عقد التأمين هي مخاطر اجتماعية كما هي معرفة في الفقرة 5 من هذا المعيار. تتم المحاسبة عن عقود التأمين وفقا لمعيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين.
3. لا ينطبق هذا المعيار على الخدمات الجماعية والفردية. يتضمن تعريف المنافع الاجتماعية فقط التحويلات النقدية، وليس تقديم الخدمات. لا ينطبق هذا المعيار على تحويلات نقدية إلى أفراد وأسر لا تعالج مخاطر اجتماعية، على سبيل المثال الإغاثة في حالات الطوارئ.
تعريفات (انظر الفقرة 5)

ملحق 1 إرشادات التطبيق

إرشادات حول تعريف المنافع الاجتماعية

4. المنافع الاجتماعية هي تحويلات نقدية (بما في ذلك التحويلات في شكل مُعادِلات نقد، على سبيل المثال بطاقات الخصم مسبقة الدفع) مقدمة لأفراد و/أو أسر. الخدمات التي تقدمها جهة قطاع عام لا تُعد منافع اجتماعية. في بعض الدول، قد تقدم جهة قطاع عام قسائم تسمح لأفراد و/أو أسر بالحصول على خدمات، أو قد تعوض أفراد و/أو أسر عن تكاليف متكبدة في الحصول على خدمات. الجوهر الاقتصادي لهذه المعاملات هو أن جهة القطاع العام تدفع مقابل تقديم الخدمات؛ وبالتالي، فإن مثل هذه المعاملات لا تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية. إذا كانت جهة قطاع عام تقدم قسائم أو تعويضات، فإنه لا يكون للفرد و/أو الأسرة حرية الاختيار بشأن استخدام المنفعة. وعلى العكس من ذلك، توفر المنافع الاجتماعية تحويلات نقدية يمكن استخدامها بشكل لا يمكن تمييزه عن الدخل الآتي من مصادر أخرى.

5. قد تقدم بعض الدول تحويلات نقدية في شكل معادِلات نقد لها قيود محدودة على استخدام التحويل النقدي. على سبيل المثال، قد تقدم حكومة بطاقة خصم مسبقة الدفع يمكن استخدامها لشراء أي صنف باستثناء منتجات التبغ. لا تتعارض مثل هذه القيود المحدودة مع مبدأ أن المنافع الاجتماعية توفر تحويلات نقدية يمكن استخدامها بشكل لا يمكن تمييزه عن الدخل الآتي من مصادر أخرى. تُعد بطاقات الخصم مسبقة الدفع ذات القيود المحدودة تحويلات نقدية، وليست خدمات مقدمة من قبل حكومة.

6. تُقدَم المنافع الاجتماعية فقط عندما تُستوفى شروط الأهلية لتلقي دفعة منفعة اجتماعية عند دفعها في المرة القادمة. على سبيل المثال، قد تُقدِم حكومة منافع تعطل عن العمل لضمان تلبية احتياجات أولئك الذين لن يكون دخلهم خلال فترات التعطل عن العمل كافياً لتلبيتها. على الرغم من أن خطة منافع التعطل عن العمل تغطي – احتمالاً - المجتمع ككل، فإن منافع التعطل عن العمل تُدفع فقط للعاطلين عن العمل، أي أولئك الذين يستوفون شروط الأهلية. في بعض الحالات، قد تتعلق شروط الأهلية بالجنسية أو الإقامة، على سبيل المثال عندما تدفع جهة قطاع عام دخلاً أساسياً شاملاً لجميع المقيمين البالغين.

7. يُجرى تقويم ما إذا كانت المنفعة تُقدم للتخفيف من تأثير مخاطر اجتماعية بالنسبة للمجتمع ككُل؛ فلا يلزم أن تخفف المنفعة أثر المخاطر الاجتماعية لكل متلقي. وأحد الأمثلة على ذلك هو عندما تدفع الحكومة معاشًا تقاعديًا لجميع من تجاوزوا سنًا معينة، بغض النظر عن الدخل أو الثروة، لضمان تلبية احتياجات أولئك الذين لن يكون دخلهم بعد التقاعد كافياً لتلبيتها. تستوفي مثل هذه المنافع الضوابط الواردة في التعريف التي تستلزم أنها تُقدم للتخفيف من تأثير مخاطر اجتماعية.

8. تُنظم المنافع الاجتماعية لضمان معالجة احتياجات المجتمع ككل. وهذا يميزها عن المنافع المقدمة من خلال عقود التأمين، التي تنظم لمنفعة أفراد، أو مجموعات من الأفراد. لا تتطلب معالجة احتياجات المجتمع ككل أن تغطي كل منفعة اجتماعية جميع أفراد المجتمع؛ في بعض الدول، تُقدّم منافع اجتماعية من خلال نطاق من منافع متماثلة تغطي شرائح مختلفة من المجتمع. إن المنفعة الاجتماعية التي تغطي شريحة من المجتمع كجزء من منظومة أوسع من المنافع الاجتماعية تستوفي المتطلب الذي يستلزم أنها تُعالج احتياجات المجتمع ككل.

إرشادات حول تعريف المخاطر الاجتماعية

ملحق 1 إرشادات التطبيق
9. تتعلق المخاطر الاجتماعية بخصائص الأفراد و/أو الأسر - على سبيل المثال، العمر والصحة والفقر وحالة التوظيف. تتمثل طبيعة المخاطر الاجتماعية في أنها تتعلق مباشرة بخصائص الفرد و/أو الأسر. فالوضع، أو الحدث، أو الظرف الذي يؤدي إلى، أو يساهم في، حدث غير مُخطط له أو غير مرغوب فيه، ينشأ عن خصائص الأفراد و/أو الأسر. هذا يميز المخاطر الاجتماعية عن المخاطر الأخرى، حيث في المخاطر الأخرى ينشأ الوضع أو الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى، أو يساهم في، حدث غير مخطط له أو غير مرغوب فيه عن شيء آخر بخلاف خصائص الفرد أو الأسرة.
10. على سبيل المثال، منافع التعطل عن العمل هي منافع اجتماعية لأن الوضع أو الحدث أو الظرف الذي تغطيه منفعة التعطل عن العمل ينشأ عن خصائص الأفراد و/أو الأسر - وفي هذه الحالة هو تغير في حالة توظيف فرد. على العكس من ذلك، فإن المساعدة المقدمة فوراً عقب وقوع زلزال ليست منفعة اجتماعية. الوضع أو الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى، أو يساهم في، حدث غير مخطط له أو غير مرغوب فيه، هو خط صدع نشط، والخطر هو أن زلزالاً ممكناً يسبب الأضرار. نظراً لأن الخطر يتعلق بالجغرافيا وليس بالأفراد و/أو بالأسر، فإن هذا الخطر ليس خطراً اجتماعيا.
المنهج العام (انظر الفقرات 6-21)
إثبات التزام عن خطة منافع اجتماعية
11. وفقاً للفقرة 9 من هذا المعيار، فإن الحدث السابق الذي يؤدي إلى نشوء التزام عن خطة منافع اجتماعية هو أن يستوفي كل مستفيد جميع شروط الأهلية لتلقي دفعة منفعة اجتماعية. أن يكون الفرد حياً عند النقطة التي يُتطلب فيها استيفاء شروط الأهلية قد يكون في حد ذاته أحد شروط الأهلية، سواءً كان ذلك منصوصا عليه صراحة أو ضمنيا. قد تنطبق شروط أهلية مستمرة أخرى على بعض خطط المنافع الاجتماعية. على سبيل المثال، العديد من منافع التعطل عن العمل تكون مستحقة الدفع فقط حينما يكون الفرد مقيمًا في الدولة؛ في هذه الحالة تعد الإقامة أحد شروط الأهلية المستمرة. لكي يُثبت التزام، يجب أن يستوفي المستفيد شروط الأهلية (لتلقي دفعة منفعة اجتماعية) في تاريخ القوائم المالية، أو قبله، حتى لو كان التحقق الرسمي من شروط الأهلية يحدث بوتيرة أقل.

ملحق 1 إرشادات التطبيق
12. إذا كان المستفيد لم يسبق له أن استوفى شروط الأهلية للدفعة التالية، أو كان هناك انقطاع في استيفاء شروط الأهلية، يُثبت التزام عند النقطة التي تُستوفى فيها للمرة الأولى شروط الأهلية للدفعة التالية، أو عندما تُستوفى جميع شروط الأهلية مجددا. وقد تتضمن الأمثلة على ذلك: أ. بلوغ سن التقاعد (في حالة معاش التقاعد)؛ و ب. وفاة العائل (في حالة منفعة المعال/المعالين)؛ و ج. أن يصبح الفرد عاطلاً عن العمل (في حالة منفعة التعطل عن العمل بدون فترة انتظار)؛ و د. أن يكون الفرد عاطلاً عن العمل لفترة محددة (في حالة منفعة تعطل عن العمل ذات فترة انتظار). سوف تثبت الجهة التزاماً إذا استوفى المستفيدون شروط الأهلية (لتلقي دفعة منفعة اجتماعية) في تاريخ القوائم المالية، أو قبله. إذا استوفى المستفيد شروط الأهلية لدفعة منفعة اجتماعية قبل النقطة التي سيتم فيها سداد دفعة المنفعة الاجتماعية التالية، ولكن بعد تاريخ القوائم المالية، لا يُثبت التزام، حيث لا يوجد واجب حالي كما في تاريخ القوائم المالية.
13. إذا كان المستفيد سبق له أن استوفى شروط الأهلية، ولم يكن هناك انقطاع في استيفاء هذه الشروط، يُثبت التزام عن المنافع الاجتماعية في كل مرة تُستوفى فيها الشروط.
14. إن تحديد ما إذا كان الفرد حياً هو في حد ذاته شرط منفصل من شروط الأهلية يعتمد على خصائص كل خطة منافع اجتماعية فردية. بالنسبة لبعض الخطط، لا يلزم النظر بشكل منفصل في كون الفرد حياً حيث يُعالج هذا الجانب بشكل غير مباشر بواسطة شرط أهلية آخر. فعلى سبيل المثال: أ. لا يجوز أن تكون منفعة تعطل عن العمل مستحقة الدفع إلا لأولئك الذين أصبحوا عاطلين وهم متاحون للعمل (يتضمن هذا الشرط - ضمنيا - كون المستفيد حياً). ب. أن يكون الفرد حيا قد لا يكون شرطا لأهلية متلقي المنفعة الاجتماعية. يجوز دفع منفعة الطفل إلى والدّي الطفل أو الوصي عليه؛ قد يتوقف دفع المنفعة على كون الطفل حياً، وليس على حالة أحد والديه أو الوصي. ج. يجوز تحويل المنافع إلى معال بعد وفاة المستفيد. يلزم الجهة أن تنظر في كيفية كون الفرد حيا يؤثر على إثبات كل خطة منافع اجتماعية بعينها، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة.
قياس التزام عن خطة منافع اجتماعية

ملحق 1 إرشادات التطبيق
15. وفقا للفقرة 12 من هذا المعيار، يجب على الجهة أن تقيس الالتزام عن خطة منافع اجتماعية بأفضل تقدير للتكاليف (أي دفعات المنافع الاجتماعية) التي ستكبدها الجهة في الوفاء بالواجبات الحالية التي يمثلها الالتزام. يُعد استيفاء شروط الأهلية لكل دفعة منافع اجتماعية حدثا سابقا منفصلا، ويُقاس الالتزام عن كل دفعة بشكل منفصل. الحد الأقصى للمبلغ الذي يتعين إثباته على أنه التزام هو التكاليف التي تتوقع الجهة أن تتكبدها في سداد دفعة المنافع الاجتماعية التالية. وهذا نظرا لأن دفعات المنافع الاجتماعية بعد هذه النقطة هي أحداث مستقبلية لا يوجد واجب حالي عنها.
16. عند قياس الالتزام، تأخذ الجهة في الحسبان إمكانية أن المستفيدين قد تنقطع أهليتهم للمنفعة الاجتماعية قبل النقطة التالية التي يُتطلب فيها (بشكل ضمني أو صريح) استيفاء شروط الأهلية للدفعة التالية. تتضمن الأمثلة على ذلك: أ. وفاة المستفيد (إذا لم تكن منافع المعال/المعالين مستحقة الدفع)؛ و ب. مباشرة وظيفة (في حالة منفعة تعطل عن العمل)؛ و ج. تجاوز الحد الأقصى للفترة التي تُقدم عنها المنفعة الاجتماعية (إذا كانت منفعة التعطل عن العمل تُقدم لفترة محدودة). إن القدر الذي تؤثر به مثل هذه الأحداث على قياس الالتزام يعتمد على أحكام الخطة. على سبيل المثال، يُستحق دفع منفعة تعطل عن العمل في الخامس عشر من كل شهر، وتاريخ القوائم المالية هو 31 ديسمبر. إذا كانت الدفعة التي يتعين سدادها في 15 يناير تتعلق بالتعطل عن العمل حتى 15 ديسمبر، فإنه في الوقت الذي تُستوفى فيه شروط الأهلية للدفعة التالية سيتم معرفة المبلغ المستحق ويُثبت في تاريخ القوائم المالية. لا يُتطلب إجراء أي تعديل عن المستفيدين الذين تنقطع أهليتهم لاحقًا. ومع ذلك، إذا كانت الدفعة في 15 يناير تتعلق بالتعطل عن العمل بين 16 ديسمبر و15 يناير، فإن قياس الالتزام الذي يتعين أن يُثبت في تاريخ القوائم المالية يكون مبنياً على تقدير للقدر الذي تم به استيفاء شروط الأهلية للدفعة.
17. نظراً لأن الالتزام لا يمكن أن يمتد إلى ما بعد النقطة التي سيتم عندها استيفاء شروط الأهلية للدفعة التالية، فإن الالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية ستكون عادةً التزامات قصيرة الأجل. وبالتالي، قبل أن يتم التصريح بإصدار القوائم المالية، قد تتلقى الجهة معلومات بشأن أهلية المستفيدين لتلقي المنفعة الاجتماعية. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 14، *الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية*، إرشادات حول استخدام هذه المعلومات.
18. نظراً لأن الالتزام عن خطة المنافع الاجتماعية سيكون عادةً التزاما قصير الأجل، فإن القيمة الزمنية للنقود قد لا تكون ذات أهمية نسبية. ومع ذلك، يتطلب هذا المعيار أن تخصم الجهة الالتزام إذا كان لا يُتوقع أن تتم تسوية الالتزام خلال اثني عشر شهرًا من تاريخ القوائم المالية وكان تأثير الخصم ذي أهمية نسبية. يوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 39 إرشادات إضافية بشأن معدل الخصم الذي يتعين استخدامه.
منهج التأمين (انظر الفقرات 26-28)

ملحق 1 إرشادات التطبيق

19. في قسم منهج التأمين من هذا المعيار، يشير مصطلح "معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 17، *عقود التأمين*، والمعايير الوطنية التي تبنت تقريبا نفس مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 17. تبنى المعيار الدولي للتقرير المالي 17 مبادئ للمحاسبة عن عقود التأمين والتي، عندما تُطبق – بالقياس - على خطط المنافع الاجتماعية التي تستوفي ضوابط استخدام منهج التأمين، ستوفر معلومات تلبي احتياجات المستخدمين وتفي بالخصائص النوعية. قد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة لمعايير محاسبة أخرى تتناول عقود التأمين. على سبيل المثال، وصف مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقرير المالي 4، *عقود التأمين*، على أنه "معيار مرحلي يسمح بمجموعة واسعة من الممارسات ويتضمن "إعفاء مؤقتًا" ينص صراحة على أنه لا يلزم الجهة التحقق من أن سياساتها المحاسبية ملاءمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية ذات الصلة باتخاذ القرارات الاقتصادية، أو أن تلك السياسات المحاسبية موثوقة"[2]. قد لا يوفر المعيار الدولي للتقرير المالي 4، والمعايير الوطنية التي تتفق مع مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 4، معلومات تلبي احتياجات المستخدمين وتفي بالخصائص النوعية. وبالتالي، لا يجوز للجهة أن تُثبت وتقيس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المرتبطة بخطة منافع اجتماعية من خلال أن تطبق - بالقياس - متطلبات معايير لم تتبنى تقريباً نفس مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي 17.

2 مسودة العرض/2013/7 *عقود التأمين*.

إرشادات حول تحديد ما إذا كانت خطة منافع اجتماعية يُعتزم تمويلها كليا من المساهمات

20. يُعتزم تمويل خطة منافع اجتماعية كليا من المساهمات عندما:

أ. يقضي التشريع أو الترتيب الآخر الذي يحكم خطة المنافع الاجتماعية بأن يُمول الخطة من خلال مساهمات أو رسوم تُدفع من قبل أو نيابة عن المستفيدين المحتملين أو أولئك الذين تُنشأ أنشطتهم أو تؤدي إلى تفاقم المخاطر الاجتماعية التي تخففها خطة المنافع الاجتماعية، مع عوائد الاستثمار الناشئة عن المساهمات أو الرسوم؛ و

ب. يُستوفى أحد المؤشرين التاليين أو كليهما (بشكل فردي أو مجتمعين):

1. تُراجع معدلات المساهمات أو معدلات الرسوم (و- إذا كان ذلك مناسبا - تُعدل بما يتماشى مع سياسة تمويل الخطة)، إما على أساس منتظم أو عندما تُستوفى ضوابط محددة، وذلك بهدف ضمان أن الإيرادات من المساهمات أو الرسوم سوف تكون كافية لتمويل خطة المنافع الاجتماعية كلياً؛ و/أو
2. تُراجع مستويات المنافع الاجتماعية، (و- إذا كان ذلك مناسبا - تُعدل بما يتماشى مع سياسة تمويل الخطة)، إما على أساس منتظم أو عند عندما تُستوفى ضوابط محددة، وذلك بهدف ضمان أن مستويات المنافع الاجتماعية المقدمة لن تتجاوز مستوى التمويل المتوفر من المساهمات أو الرسوم.

ملحق 1 إرشادات التطبيق
في الفقرتين الفرعيتين (1) و (2) أعلاه، تُنفذ المراجعات على أساس منتظم عندما تُجرى بوتيرةمناسبة للخطة المحددة. في حين أن المراجعات السنوية شائعة، ستكون مراجعات ذات وتيرة أقل – أو أكبر - مناسبة لبعض الخطط.
21. في بعض الظروف، قد يُتطلب من جهة قطاع عام أن تُقدم مساهمات لخطة منافع اجتماعية نيابة عن أولئك الأفراد و/أو الأسر الذين لا يقدرون مالياً على تقديم هذه المساهمات. قد تُقدم هذه المساهمات من قبل الجهة التي تدير الخطة أو جهة أخرى. على سبيل المثال، قد يُطلب من جهة قطاع عام تقديم مساهمات إلى خطة معاشات تقاعد لأولئك الأفراد العاطلين عن العمل. إذا كانت المساهمات تتعلق بأفراد و/أو أسر محددين (والتي تتطلب في بعض الحالات أن تُسجل المساهمات دائنة مقابل حسابات مساهمات الأفراد)، يتعين اعتبار المساهمات المقدمة من جهة القطاع العام مساهمات لأغراض تحديد ما إذا كانت خطة المنافع الاجتماعية يُعتزم تمويلها كليا من المساهمات وفقا للفقرة 28(أ). إذا كانت جهة قطاع عام تقدم مساهمات لتمويل العجز في خطة منافع اجتماعية، فإن المساهمات لا تتعلق بأفراد و/أو أسر محددين، ولا تعتبر مساهمات لأغراض تحديد ما إذا كانت خطة المنافع الاجتماعية يُعتزم تمويلها كليا من المساهمات وفقا للفقرة 28(أ).
22. عند تقويم ما إذا كانت خطة منافع اجتماعية يُعتزم تمويلها كليا من المساهمات، تنظر الجهة في الجوهر لا الشكل. على سبيل المثال، إذا كانت خطة منافع اجتماعية في حالة عجز لفترة ولكن الخطة لديها القدرة على تعديل معدلات المساهمات المستقبلية و/أو المنافع مستحقة الدفع المستقبلية بحيث يُعالج العجز، قد تظل الخطة مستوفية لضوابط المحاسبة عنها بموجب منهج التأمين.
23. يُقصد من الإشارة الواردة في الفقرة 20(أ) من إرشادات التطبيق إلى "أولئك الذين تُنشأ أنشطتهم أو تؤدي إلى تفاقم المخاطر الاجتماعية التي تخففها خطة المنافع الاجتماعية" أن تشمل خطط المنافع الاجتماعية تلك - مثل خطة تأمين ضد حوادث- التي: أ. تمول من خلال رسوم مفروضة، على سبيل المثال، على سائقي السيارات أو أرباب العمل في صناعات معينة؛ و ب. توفر تغطية ضد المخاطر الاجتماعية للمجتمع بنطاقه الأوسع.
إرشادات حول تحديد ما إذا كانت الجهة تدير خطة بالطريقة نفسها التي يتبعها مُؤمن
24. تدير الجهة خطة منافع اجتماعية بالطريقة نفسها التي من شأن مؤمن أن يتبعها في إدارة محفظة عقود تأمين عندما تكون لخطة المنافع الاجتماعية، باستثناء أساسها التشريعي وليس التعاقدي، خصائص عقد التأمين. يتعين أن تمنح خطة المنافع الاجتماعية حقوق وواجبات للأطراف مماثلة للحقوق والواجبات التي يمنحها عقد التأمين.
25. عند تحديد ما إذا كانت الجهة تدير خطة منافع اجتماعية بالطريقة نفسها التي من شأن مؤمن أن يتبعها في إدارة محفظة عقود تأمين، تأخذ الجهة في الاعتبار المؤشرات التالية: أ. هل تعتبر الجهة نفسها ملزمة بموجب الخطة بطريقة مماثلة للطريقة التي يكون بها مؤمن ملزما بموجب عقد تأمين؟ على سبيل المثال، قد يكون هناك دليل على أن الجهة تعتبر أنها يمكنها تعديل أحكام الخطة للمشتركين الحاليين بطريقة لا يستطيع المؤمن القيام بها (مثلاً إذا كان يمكن للجهة إجراء تغييرات بأثر رجعي على الخطة). في مثل هذه الحالات، لن تكون الجهة ملزمة بطريقة مماثلة لمؤمن، ولن يكون لخطة المنافع الاجتماعية خصائص عقد التأمين. تكون الجهة ملزمة بموجب الخطة بطريقة مماثلة لمؤمن إذا كانت قدرتها على تعديل الخطة للمشتركين الحاليين مقصورة على:

ملحق 1 إرشادات التطبيق
1. الظروف المنصوص عليها في التشريع الذي أنشأ الخطة (معادلة لشرط تعاقدي يسمح بتغييرات في ظروف محددة)؛ أو 2. عندما تضع حكومة معدلات جديدة للمساهمات أو الرسوم (إذا كانت المفاضلة بين المساهمات والمنافع المرتقبة جزء من عملية تحديد المعدل المناسب). ب. هل الأصول المتعلقة بخطة المنافع الاجتماعية مُحتفظ بها في صندوق منفصل، أو مخصصة بطريقة أخرى، ومقصورة على الاستخدام لتقديم منافع اجتماعية للمشتركين؟ إذا لم تحدد الجهة بشكل منفصل المبالغ المتعلقة بالمنافع الاجتماعية، سيوفر هذا دليلاً على أن الجهة تعتبر المساهمات شكلاً من أشكال الضرائب. لن يكون لخطة المنافع الاجتماعية خصائص عقد التأمين. ستكون هناك أيضًا صعوبات عملية في تطبيق متطلبات القياس لمعيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي العلاقة الذي يتناول عقود التأمين إذا لم تُحدد الأصول المرتبطة بخطة المنافع الاجتماعية بشكل منفصل. ج. هل التشريع الذي أنشأ المنفعة الاجتماعية يعطي حقوقاً قابلة للإنفاذ للمشتركين في حالة حدوث الخطر الاجتماعي؟ تمنح عقود التأمين هذه الحقوق لحاملي الوثائق. إذا كانت خطة المنافع الاجتماعية لا تتضمن أيضًا مثل هذه الحقوق، فإن أي منافع اجتماعية تقدمها الجهة ستكون لها طبيعة اختيارية، مما يعني أن خطة المنافع الاجتماعية لن تكون لها خصائص عقد التأمين. لكي تكون الحقوق قابلة للإنفاذ، يلزم أن يكون للمشترك حق الطعن في قرارات الجهة - أمام محكمة قضائية، أو من خلال التحكيم أو إجراءات تسوية منازعات أو آلية مماثلة. تتضمن القرارات التي يمكن الطعن فيها، ولكنها لا تقتصر على، تلك القرارات المتعلقة بما إذا كان الحدث مشمولاً بالخطة، ومستوى المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع من قبل الخطة، ومدة أي منافع اجتماعية مستحقة الدفع من قبل الخطة. د. تُقَوّم الجهة الأداء المالي والمركز المالي لخطة المنافع الاجتماعية على أساس منتظم إذا كان متطلباً أن تُعد الجهة تقارير داخلية عن الأداء المالي للخطة، وأن تتخذ - عند الضرورة - إجراء لمعالجة أي تدني في الأداء من قبل الخطة. من المتوقع أن ينطوي التقويم استخدام المراجعات الاكتوارية، أو النمذجة الرياضية، أو الأساليب المماثلة لتوفير معلومات لاتخاذ القرارات الداخلية حول النتائج الممكنة المختلفة التي قد تحدث. هـ. هل هناك جهة منفصلة أنشأتها الحكومة ومن المتوقع أن تعمل كشركة تأمين فيما يتعلق بخطة المنافع الاجتماعية؟ يوفر وجود مثل هذه الجهة دليلاً على أن الجهة تدير الخطة بالطريقة نفسها التي من شأن مؤمن أن يتبعها في إدارة محفظة عقود تأمين. ومع ذلك، فإنه ليس مُتطلبا لتطبيق منهج التأمين أن تكون جهة منفصلة قد أُنشئت. تنطبق معايير المحاسبة الدولية والوطنية ذات الصلة التى تتناول عقود التأمين على عقود التأمين، وليس فقط على شركات التأمين.

3. إرشادات التنفيذ

إرشادات التنفيذ
ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 42 ولكنها لا تشكل جزء منه.
1. الغرض من إرشادات التنفيذ هذه هو توضيح جوانب معينة من متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42
2. يوضح الرسم البياني التالي نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42 والحدود بين المنافع الاجتماعية والمعاملات الأخرى.

المنافع الاجتماعية

مشروع المصروفات غير التبادلية

المنافع الاجتماعي

معايير محاسبة للقطاع العام أخرى /معايير دولية للتقرير المالي

الفئة	المنح، المساهمات والتحويلات الأخرى	الإغاثة في حالات الطوارئ	الخدمات الجماعية	الخدمات الفردية	المنافع الاجتماعية	منافع الموظفين	عقود التأمين	عقود السلع والخدمات
أمثلة	المنح لجهات قطاع عام أخرى. المنح للجمعيات الخيرية	أنشطة التخطيط والإعداد للإغاثة في حالات الطوارئ	الدفاع إنارة الشوارع	التعليم الرعاية الصحية	معاشات الدولة منافع التعطل عن العمل دعم الدخل	معاشات الموظفين الرعاية الصحية الرواتب	تأمين المركبات تأمين طبي خاص	شراء السلع دفع مقابل الخدمات

الفئة	المنح، المساهمات والتحويلات الأخرى	الإغاثة في حالات الطوارئ	الخدمات الجماعية	الخدمات الفردية	المنافع الاجتماعية	منافع الموظفين	عقود التأمين	عقود السلع والخدمات
معاملات تبادلية أو غير تبادلية؟	كلاهما	غير تبادلية	غير تبادلية	غير تبادلية	غير تبادلية	تبادلية	تبادلية	تبادلية
تُقدم في صورة تحويلات نقدية لأفراد محددين /أسر محددة؟	في بعض الأحيان	في بعض الأحيان	لا	لا	نعم	في بعض الأحيان	لا	لا
تُقدم لأفراد محددين/ أسر محددة تستوفي شروط أهلية؟	في بعض الأحيان	في بعض الأحيان	لا	في بعض الأحيان	نعم	نعم	لا	لا
تُخفف من تأثير مخاطر اجتماعية؟	لا	لا	لا	في بعض الأحيان	نعم	نعم	لا	لا
تُعالج احتياجات المجتمع ككل؟	في بعض الأحيان	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا

إرشادات التنفيذ

إثبات وقياس الالتزامات والمصروفات في معيار المحاسبة للقطاع العام 42

3. إذا كان معاش التقاعد يُدفع شهرياً في نهاية الشهر، هل سيكون الالتزام في تاريخ القوائم المالية هو نفس المبلغ المدفوع في الشهر التالي؟

4. من غير المحتمل أن يكون الالتزام في تاريخ القوائم المالية هو - بالضبط - نفس المبلغ المدفوع في الشهر التالي. يعتمد قدر الاختلاف على ظروف منفعة التقاعد. تتضمن العوامل التي ستؤثر على قدر الاختلاف ما يلي:

أ. اختلافات التوقيت. قد يتضمن الدفعة في الشهر التالي لتاريخ القوائم المالية دفعات لا تشكل جزء من الالتزام في تاريخ القوائم المالية ذاك. على سبيل المثال، تعد الجهة قوائمها المالية كما في 31 ديسمبر. إذا كانت منافع التقاعد تُدفع في اليوم الخامس عشر من كل شهر، قد تتضمن الدفعة المسددة في 15 يناير دفعات لأفراد بلغوا سن التقاعد بين 1 يناير و15 يناير. لن تشكل الدفعات لهؤلاء الأفراد جزء من الالتزام كما في 31 ديسمبر، لأنه في ذلك التاريخ، لم يكن هؤلاء الأفراد قد استوفوا شروط الأهلية للحصول على معاش التقاعد.

ب. عدم اكتمال المعلومات. قد تكون المعلومات المستخدمة لحساب الدفعات غير مكتملة، وبالتالي قد لا تطابق الدفعة في الشهر التالي – بالضبط - الالتزام في تاريخ القوائم المالية. على سبيل المثال، تُحسب الدفعات عادة قبل سداد الدفعة بعدد من الأيام. لا تنعكس التغيرات في الظروف التي يتم الإبلاغ عنها بعد ذلك التاريخ في الدفعة، ولكن يتم تعديلها في الفترات اللاحقة.

5. عند النظر في الالتزام الذي يتعين إثباته كما في تاريخ القوائم المالية، قد تجد الجهات أنه من المفيد الرجوع إلى مناقشة الأهمية النسبية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*.

6. كيف تؤثر فترات الانقطاع في استيفاء شروط الأهلية لخطة منافع اجتماعية على إثبات وقياس الالتزام؟

7. بالنسبة لخطة المنافع الاجتماعية التي لها شروط أهلية مستمرة (بخلاف كون الفرد حيا، إذا كان هذا أحد شروط الأهلية)، قد تتبدل حالة فرد بين فترات يستوفي فيها شروط الأهلية لدفعة المنافع الاجتماعية التالية، وفترات لا يستوفي فيها شروط الأهلية تلك. في هذه الظروف، تُقاس وتُثبت – بشكل منفصل - كل حالة استيفاء من قبل الفرد لشروط الأهلية.

8. على سبيل المثال، تعد جهة قوائمها المالية كما في 31 ديسمبر. وكما في ذلك التاريخ، كان فرد عاطلاً عن العمل، وكان مؤهلاً لتلقي منافع التعطل عن العمل. وبالتالي، فإن على الجهة واجب حالي تجاه الفرد في تاريخ القوائم المالية. يجد الفرد وظيفة مؤقتة في 10 يناير ولم يعد مؤهلاً لمنافع التعطل عن العمل. تنتهي هذه الوظيفة في 24 يناير، وحينها يصبح الفرد مؤهلاً مرة أخرى للحصول على منافع التعطل عن العمل. يجوز تضمين فترة التعطل عن العمل الأولى فقط في الالتزام في تاريخ القوائم المالية، حيث إن شروط الأهلية للفترة اللاحقة لم تُستوفى إلا بعد تاريخ القوائم المالية.

4. أمثلة توضيحية

أمثلة توضيحية
ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 42، ولكنها لا تُشكل جزء منه.
النطاق والتعريفات
توضيح نتائج تطبيق الفقرات 3-5 من معيار المحاسبة للقطاع العام 42 والفقرات 1-10 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42
1. توضح السيناريوهات التالية عملية تحديد ما إذا كانت معاملة تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42، *المنافع الاجتماعية*. هذه السيناريوهات تصور حالات افتراضية. على الرغم من أن بعض جوانب السيناريوهات قد تكون موجودة في أنماط حقائق فعلية، يلزم تقويم جميع حقائق وظروف نمط الحقائق ذاته عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
مثال 1- تقديم منافع تقاعد لموظفي الحكومة
2. يحق لموظفي المنطقة "أ"، بموجب أحكام عقود توظيفهم، الحصول على منافع تقاعد بمجرد بلوغهم سن 65. يُتطلب من الموظفين المساهمة بنسبة من رواتبهم أثناء توظيفهم. تكون منافع التقاعد المقدمة مبنية على الراتب النهائي للموظفين ومدة خدمتهم.
3. منافع التقاعد هي تحويلات نقدية تقدم لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من منافع التقاعد التخفيف من مخاطر اجتماعية، حيث إنه يُقصد منها ضمان حصول الموظفين على دخل كاف بمجرد بلوغهم سن التقاعد.
4. ومع ذلك، فإن منافع التقاعد لا تعالج احتياجات المجتمع ككل، حيث إنها متاحة فقط للموظفين السابقين في المنطقة "أ". تُدفع منافع التقاعد باعتبارها تعويض عن الخدمات المقدمة من الموظفين. ويترتب على ذلك أن منافع التقاعد لا تستوفي جميع عناصر تعريف المنفعة الاجتماعية. وبالتالي، فإن منافع التقاعد تقع خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42. منافع التقاعد هي منافع موظفين، وتتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*.
مثال 2 - تقديم معاش تقاعد حكومي
5. تدفع الحكومة "ب" معاش تقاعد حكومي باعتباره حد أدنى لجميع المواطنين والمقيمين الذين بلغوا سن التقاعد 65 سنة. يحكم معاش التقاعد الحكومي تشريع. يُتطلب من الأفراد أن يُقدموا مساهمات خلال فترة العمل في حياتهم، مبنية على رواتبهم. ومع ذلك، فإن خطة معاشات التقاعد الحكومية تدفع نفس المبلغ لكل متقاعد بغض النظر عن المساهمات المقدمة.

أمثلة توضيحية
6. تُقدم منافع التقاعد باعتبارها تحويلات نقدية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من منافع التقاعد التخفيف من مخاطر اجتماعية، حيث إنه يُقصد منها ضمان حصول الأفراد والأسر على دخل كاف بمجرد بلوغهم سن التقاعد.
7. تُعالج منافع التقاعد احتياجات المجتمع ككل. تشير الفقرة 7 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42 إلى أن "يُجرى تقويم ما إذا كانت المنفعة تُقدم للتخفيف من تأثير مخاطر اجتماعية بالنسبة للمجتمع ككُل؛ فلا يلزم أن تخفف المنفعة أثر المخاطر الاجتماعية لكل متلقي. أحد الأمثلة على ذلك هو عندما تدفع الحكومة معاشًا تقاعديًا لجميع من تجاوزوا سنًا معينة، بغض النظر عن الدخل أو الثروة، لضمان تلبية احتياجات أولئك الذين لن يكون دخلهم بعد التقاعد كافياً لتلبيتها.".
8. وبالتالي، فإن المعاش التقاعدي الحكومي يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
مثال 3- توفير خدمات رعاية صحية شاملة
9. توفر الحكومة "ج" خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع مواطنيها ولأفراد آخرين يستوفون متطلبات الإقامة. تُقدم خدمات الرعاية الصحية مجانًا في أماكن تقديمها.
10. تُقدم خدمات الرعاية الصحية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من خدمات الرعاية الصحية التخفيف من المخاطر الاجتماعية، حيث إنه يُقصد منها ضمان عدم تأثر رفاهة الأفراد والأسر سلبًا باعتلال الصحة. وبذلك، فإن هذه الخدمات تعالج احتياجات المجتمع ككل.
11. ومع ذلك، تُقدم الحكومة "ج" خدمات وليس تحويلات نقدية. وبالتالي، فإن خدمات الرعاية الصحية تقع خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
مثال 4- تقديم معاشات عجز
12. تدفع حكومة الولاية "د" معاشات عجز للأفراد الذين يعانون من إعاقة دائمة تمنعهم من العمل، بغض النظر عن سنهم. يكون معاش العجز مستحقا الدفع فقط بعد أن يقدم فاحص طبي شهادة بأن الإعاقة دائمة، وأن تلك الإعاقة تمنع الفرد المصاب بها من مباشرة وظيفة بأجر. يعتمد مستوى معاش العجز على الفرد، ويُقصد منه تغطية الاحتياجات الأساسية والسماح للفرد بدفع مقابل مستوى مناسب من الرعاية.
13. تُقدم معاشات العجز باعتبارها تحويلات نقدية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من معاشات العجز التخفيف من المخاطرة الاجتماعية المتمثلة في اعتلال الصحة، حيث إنه يُقصد منها ضمان ألا تتأثر رفاهة الأفراد والأسر سلبًا بالإعاقة. وبذلك، فإن هذه المعاشات تعالج احتياجات المجتمع ككل.
14. وبالتالي، فإن معاشات العجز تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
مثال 5 - تقديم منافع تعطل عن العمل

أمثلة توضيحية
15. تدفع المنطقة (هـ) منافع تعطل عن العمل للأفراد المقيمين في المنطقة الذين يصبحون عاطلين عن العمل. تُدفع منافع التعطل عن العمل لمدة أقصاها سنة واحدة، وهناك فترة انتظار مدتها أسبوعان قبل أن تكون منافع التعطل عن العمل مستحقة الدفع.
16. تُقدم منافع التعطل عن العمل باعتبارها تحويلات نقدية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. يُقصد من منافع التعطل عن العمل التخفيف من مخاطر اجتماعية، حيث إنه يُقصد منها ضمان حصول الأفراد والأسر على دخل كافٍ خلال فترات التعطل عن العمل. وبذلك، فإن هذه المنافع تعالج احتياجات المجتمع ككل.
17. وبالتالي، فإن منافع التعطل عن العمل تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
مثال 6 - تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ
18. عقب زلزال تسبب في أضرار جسيمة في منطقة ما، تقدم الحكومة "و" إغاثة طارئة للمساعدة في إعادة البناء وفي تقديم خدمات مثل الإسكان المؤقت للمتضررين من الزلزال.
19. تتعلق بعض التكاليف بتقديم منافع في صورة تحويلات نقدية لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية. وتتعلق تكاليف أخرى بتقديم أصول وخدمات، على سبيل المثال إعادة بناء الطرق التي تضررت من الزلزال.
20. لا يُعد تقديم الأصول، مثل إعادة بناء الطرق، أو الخدمات لأفراد محددين، تحويلًا نقديًا، وبالتالي هو خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
21. إن الإغاثة الطارئة المقدمة في صورة تحويلات نقدية لا تخفف من تأثير مخاطر اجتماعية، ولكنها تخفف بدلاً من ذلك من تأثير مخاطرة جغرافية - مخاطرة الزلازل. توضح الفقرة 10 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42 أن المخاطر التي لا تتعلق بخصائص الأفراد و/أو الأسر - على سبيل المثال، المخاطر المتعلقة بخصائص الجغرافيا أو المناخ، مثل مخاطر حدوث زلزال أو حدوث سيول - ليست مخاطر اجتماعية. وبالتالي، فإن الإغاثة في حالات الطوارئ تقع خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.
22. عقب كارثة طبيعية، قد يصبح لاحقًا أفراد و/أو أسر مؤهلين للحصول على منافع أخرى، على سبيل المثال منافع التعطل عن العمل. قد تكون هذه المنافع منافع اجتماعية إذا كانت تستوفي تعريف المنفعة الاجتماعية (بما في ذلك متطلبات أن تكون تحويلات نقدية وأن تخفف من مخاطر اجتماعية).
مثال 7 - توفير خدمات الدفاع
23. تمتلك الحكومة (ز) جيش وقوات بحرية وقوات جوية للدفاع عن البلاد.
24. لا تُعد خدمات الدفاع هذه تحويلات نقدية تُقدم لأفراد محددين يستوفون شروط أهلية، ولكنها – خلافا لذلك - خدمات جماعية من حيث: أ. إنها تُقدم في وقت واحد إلى كل فرد من أفراد المجتمع أو قسم من المجتمع؛ و ب. لا يمكن استبعاد أفراد من منافع السلع والخدمات الجماعية.
25. وبالتالي، فإن تقديم خدمات الدفاع يقع خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 42.

أمثلة توضيحية

المنهج العام: الإثبات والقياس

توضيح نتائج تطبيق الفقرات 6-21 من معيار المحاسبة للقطاع العام 42 والفقرات 11-18 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42.

مثال 8

26. يوضح المثال التالى عملية إثبات وقياس الالتزام والمصروف عن معاش تقاعدي. هذا المثال ليس مبنيا على معاملات حقيقية.

27. تقدم الحكومة (ح) معاشاً تقاعدياً لمواطنيها والمقيمين الدائمين. تدفع خطة المعاشات مبلغًا ثابتًا قدره 250 ريال سعودي شهريًا لكل فرد بلغ سن التقاعد 65. وتُدفع المبالغ كاملة لأولئك الأفراد الذين استوفوا شروط الأهلية كاملة فى نهاية الشهر السابق.

28. تُعد الحكومة (ح) قوائمها المالية كما فى 31 ديسمبر. وتُدفع معاشات التقاعد فى نهاية كل شهر.

29. كما في 31 ديسمبر 20X1 أثبتت الحكومة (ح) التزاما عن معاشات التقاعد مبلغه 1,950,500 ريال سعودي. خلال 20X2 دفعت الحكومة (ح) معاشات تقاعد على النحو التالي:

الشهر (الشهور)	المعاشات المدفوعة (ريال سعودي)
يناير 20X2	1,950,500
فبراير- ديسمبر 20X2	22,258,000
المجموع	24,208,500

30. خلال يناير 20X3، تدفع الحكومة (ح) معاشات تقاعدية مجموعها 2,095,750 ريال سعودي.

31. كما في 31 ديسمبر 20x2 تُثبت الحكومة (ح) التزاما عن معاشات التقاعد مستحقة الدفع لأولئك الذين استوفوا شروط الأهلية في ذلك التاريخ. وبالتالي، فإن الحكومة (ح) تُثبت التزاما بمبلغ 2,095,750 ريال سعودي، وهو كامل مبلغ معاشات التقاعد المدفوع فى يناير.

32. خلال 20X2 يبلغ مجموع المبلغ المثبت على أنه مصروف 24,353,750 ريال سعودي. تفصيل هذا المبلغ على النحو التالي:

	ريال سعودي

أمثلة توضيحية

	المعاشات المدفوعة في فبراير 20X2 (المثبتة في يناير 20X2) حتى ديسمبر 20X2 (تُثبت في نوفمبر 20X2)	22,258,000
	المعاشات المدفوعة في يناير 20X3 (تُثبت في ديسمبر 20X2)	2,095,750
	المجموع	24,353,750

المثال 9

33. يوضح المثال التالي عملية الإثبات والقياس للالتزام والمصروف عن معاش تقاعدي. هذا المثال لا يعتمد على معاملات حقيقية.

34. تقدم الحكومة (ط) معاشًا تقاعديًا لمواطنيها والمقيمين الدائمين. تدفع خطة المعاشات مبلغًا ثابتًا قدره 100 ريال سعودي شهريًا (في نهاية الشهر) لكل فرد بلغ سن التقاعد 70 سنة. تُحسب المبالغ تناسبيا فى الأشهر التى يبلغ فيها الفرد سن التقاعد، وفى الشهر الذي يُتوفى فيه الفرد.

35. تُعد الحكومة (ط) قوائمها المالية كما فى 31 ديسمبر. وتُدفع معاشات التقاعد فى نهاية كل شهر.

36. كما في 31 ديسمبر 20X7 أثبتت الحكومة (ط) التزاما عن معاشات التقاعد مبلغه 2,990,656 ريال سعودي. خلال 20X8 دفعت الحكومة معاشات تقاعد على النحو التالي:

الشهر (الشهور)	المعاشات المدفوعة (ريال سعودي)
يناير 20X8	3,024,997
فبراير - ديسمبر 20X8	33,435,183
المجموع	36,460,180

أمثلة توضيحية

37. في هذا المثال، أُفترِض أن لدى الحكومة (ط) معلومات مكتملة في التاريخ الذي تدفع فيه معاشات التقاعد. وبالتالي، فإن الفرق بين المبلغ المدفوع في يناير 20X8 (3,024,997 ريال سعودي) والالتزام المثبت كما في 31 ديسمبر 20X7 (2,990,656 ريال سعودي) يمثل المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبيا المدفوعة لأولئك الذين بلغوا سن التقاعد خلال يناير 20X8 (34,341 ريال سعودي).

38. في 31 يناير 20X9 تدفع الحكومة (ط) معاشات تقاعدية مجموعها 3,053,576 ريال سعودي. تتكون هذه الدفعة من ثلاثة عناصر:

	ريال سعودي
المعاشات التقاعدية الكاملة المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 وظلوا مؤهلين في 31 يناير 20X9	2,979,600
المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبيا المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 الذين توفوا خلال يناير 20X9	36,420
المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبيا	37,556

أمثلة توضيحية	
	المدفوعة لأولئك الذين بلغوا سن التقاعد خلال يناير 20X9
	المجموع 3,053,576
39. كما في 31 ديسمبر 20X8 تُثبت الحكومة (ط) التزاما عن معاشات التقاعد مستحقة الدفع لأولئك الذين استوفوا شروط الأهلية في ذلك التاريخ. نظراً لأن قوائمها المالية لسنة 20X8 تصدر بعد أن تكون معاشات التقاعد ليناير 20X9 قد دُفعت، تستخدم الحكومة (ط) المعلومات المتاحة في ذلك الوقت لإعداد قوائمها المالية.	
40. وبالتالي، تُثبت الحكومة (ط) التزاما بمبلغ 3,016,020 ريال سعودي. يتضمن مبلغ هذا الالتزام المعاشات التقاعدية الكاملة المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 والذين ظلوا مؤهلين في 31 يناير 20X9 (2,979,600 ريال سعودي) والمعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبيا المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر والذين توفوا خلال يناير 20X9 (36,420 ريال سعودي). لا يتضمن مبلغ الالتزام المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبيا المدفوعة لأولئك الذين بلغوا سن التقاعد خلال يناير 20X9 لأنهم لم يستوفوا شروط الأهلية كما في 31 ديسمبر 20X8.	
41. خلال 20X8 يبلغ مجموع المبلغ المُثبت على أنه مصروف 36,485,544 ريال سعودي. تفصيل هذا المبلغ على النحو التالي:	
	ريال سعودي
المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبياً المدفوعة لأولئك الذين بلغوا سن التقاعد خلال يناير 20X8 (تُثبت في يناير 20X8)	34,341
المعاشات التقاعدية المدفوعة بين فبراير 20X8 وديسمبر	33,435,183

أمثلة توضيحية		
	20X8 والمُثبتة في السنة المالية من 1 يناير 20X8 حتى 31 ديسمبر 20X8	
	المعاشات التقاعدية الكاملة المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 والذين ظلوا مؤهلين في 31 يناير 20X9 (تُثبت في ديسمبر 20X8)	2,979,600
	المعاشات التقاعدية المحسوبة تناسبيا المدفوعة للمتقاعدين المؤهلين في 31 ديسمبر 20X8 الذين توفوا خلال يناير 20X9 (تُثبت في ديسمبر 20X8)	36,420
	المجموع	36,485,544
المثال 10		
42. يوضح المثال التالي عملية الإثبات والقياس للالتزام والمصروف عن منافع التعطل عن العمل. هذا المثال ليس مبنيا على معاملات حقيقية.		

أمثلة توضيحية

43. تقدم حكومة الولاية (ي) منافع تعطل عن العمل لمواطنيها والمقيمين الدائمين. تدفع خطة منافع التعطل عن العمل مبالغ شهرية بنسبة 50٪ من الراتب السابق للفرد، بحد أقصى 500 ريال سعودي شهريًا (في نهاية الشهر). تُدفع منافع التعطل عن العمل عن مدة أقصاها ثمانية عشر شهرًا. لكي يكون الفرد مؤهلاً لمنافع التعطل عن العمل، يجب أن يكون قد عمل بوظيفة مدفوعة الأجر في الولاية لمدة 100 يوم على الأقل خلال الاثني عشر شهرًا الماضية. تبدأ الأهلية بعد أربعة عشر يومًا من آخر عمل للفرد. تُحسب المبالغ تناسبيا في الأشهر التي يستوفي فيها الفرد شروط الأهلية لأول مرة، وفي الأشهر التي تنتهي فيها أهلية الفرد (العثور على وظيفة مدفوعة الأجر، أو العمل لحسابه الخاص، أو انقضاء المدة القصوى للمنافع ثمانية عشر شهرًا، أو الانتقال خارج الولاية، أو الوفاة).

44. تُعد حكومة الولاية (ي) قوائمها المالية كما فى 30 يونيو. وتُدفع منافع التعطل عن العمل فى اليوم الخامس عشر من كل شهر.

45. كما في 30 يونيو 20X1 اثبتت حكومة الولاية (ي) التزاما عن منافع التعطل عن العمل مبلغه 125,067 ريال سعودي. خلال السنة المالية من 1 يوليو 20X1 حتى 30 يونيو 20X2 دفعت حكومة الولاية (ي) منافع تعطل عن العمل على النحو التالي:

الشهر	منافع التعطل عن العمل المدفوعة (ريال سعودي)
يوليو 20X1	129,745
أغسطس 20X1- يونيو 20X2	1,582,131
المجموع	1,711,876

46. في هذا المثال، أُفترِض أن حكومة الولاية (ي) لديها معلومات مكتملة في التاريخ الذي تدفع فيه منافع التعطل عن العمل. وبالتالي، فإن الفرق بين المبلغ المدفوع في 15 يوليو 20X1 (129,745 ريال سعودي) والالتزام المُثبت كما في 30 يونيو 20X1 (125,067 ريال سعودي) يمثل منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا المدفوعة لأولئك الذين أصبحوا مؤهلين للحصول على منافع التعطل عن العمل بين 1 يوليو 20X1 و15 يوليو20X1 (4,678 ريال سعودي).

أمثلة توضيحية

47. في 15 يوليو 20X2، تدفع حكومة الولاية (ي) منافع تعطل عن العمل مجموعها 132,952 ريال سعودي. هناك أربعة عناصر لهذا الدفع:

	ريال سعودي
منافع التعطل عن العمل المدفوعة للأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2 والذين ظلوا مؤهلين في 15 يوليو 20X2	113,120
منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا المدفوعة لألوائك الأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2 والذين انتهت أهليتهم بحلول 15 يوليو 20X2	9,975
منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا المدفوعة لألوائك الأشخاص العاطلين عن العمل الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 15 يونيو 20X2 و30 يونيو 20X2	5,045
منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا المدفوعة لأولئك الأشخاص	4,812

أمثلة توضيحية	
العاطلين عن العمل الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 1 يوليو 20X2 و15 يوليو 20X2	
المجموع	132,952
48. كما في 30 يونيو 20X2 تُثبت حكومة الولاية (ي) التزاما عن منافع التعطل عن العمل مستحقة الدفع لأولئك الذين استوفوا شروط الأهلية في ذلك التاريخ. نظراً لأن قوائمها المالية للسنة المالية من 1يوليو 20X1 حتى 30 يونيو 20X2 تصدر بعد أن تكون منافع التعطل عن العمل ليوليو 20X2 قد دُفعت، تستخدم حكومة الولاية (ي) المعلومات المتاحة في ذلك الوقت لإعداد قوائمها المالية.	
49. وبالتالي، تُثبت حكومة الولاية (ي) التزاما بمبلغ 128,140 ريال سعودي. يتضمن مبلغ هذا الالتزام: أ. منافع التعطل عن العمل المدفوعة لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2 والذين ظلوا مؤهلين في 15 يوليو 20X2 (113,120 ريال سعودي)؛ و ب. منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا المدفوعة لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2 والذين انتهت أهليتهم بحلول 15 يوليو 20X2 (9,975 ريال سعودي)؛ و ج. منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا المدفوعة لأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 15 يونيو 20X2 و30 يونيو 20X2 (5,045 ريال سعودي).	
50. لا يتضمن مبلغ الالتزام منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبياً المدفوعة لأولئك الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 1 يوليو 20X2 و15 يوليو 20X2 لأنهم لم يكونوا قد استوفوا شروط الأهلية كما في 30 يونيو 20X2.	
51. خلال السنة المالية من 1 يوليو 20X1 حتى 30 يونيو 20X2 يبلغ مجموع المبلغ المُثبت على أنه مصروف 1,714,949 ريال سعودي. تفصيل هذا المبلغ على النحو التالي:	

أمثلة توضيحية

	ريال سعودي
منافع التعطل عن العمل المحسوبة تناسبيا المدفوعة في 1 يوليو 20X1 لأولئك الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 1 يوليو20X1 و15 يوليو 20X1 (تُثبت في يوليو 20X1)	4,678
منافع التعطل عن العمل المدفوعة في الفترة ما بين أغسطس 20X1 ويونيو 20X2 والمُثبتة في السنة المالية من 1 يوليو 20X1 حتى 30 يونيو 20X2	1,582,131
منافع التعطل عن العمل المدفوعة في يوليو 20X2 للأشخاص العاطلين عن العمل المؤهلين في 15 يونيو 20X2، شاملاً كلا من	128,140

أمثلة توضيحية	
أولئك الذين ظلوا مؤهلين والذين انتهت أهليتهم بحلول 15 يوليو 20X2؛ وأولئك الأشخاص العاطلين عن العمل الذين أصبحوا مؤهلين في الفترة ما بين 15 يونيو 20X2 و30 يونيو 20X2 (تُثبت في يونيو 20X2)	1,714,949